كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره مختصا بالحرف مما لا
يستفاد من التقسيم اه ويمكن ان يدفع بان مراده بقوله
الا ان يقال كون اللفظ بحيث يكون معناه اه كون اللفظ
الموضوع للمتشخص بالوضع العام ولا يخفى انه يستفاد من التقسيم
ان كون اللفظ الموضوع لمتشخص بحيث يكون معناه في غيره
لا يتحقق الا في الحرف على ما اعترف به في قوله بل المستفاد انه
من جملة اه ووجه استفادته من التقسيم ان التعريف يجب
ان يكون منعكسا وانعكاس تعريف الحرف على ما ذكره الشارح
فيما سبق يقتضي ان يكون كل ما ليس غير مستقل بالمفهومية
لا يكون حرفا فيكون اسما او فعلا قوله وفيه انه يستفاد
الى قوله ثم ان كون اللفظ اه رد على قول المفيد بان قول المص
بخلاف الاسم والفعل في حيز التبيين وفيه ان ما في حيز التبيين
في حيز ذلك الشيء وقوله ثم ان كون اللفظ رد على قول المفيد
الا ان يقال اه وقد عرفت الجواب عنه ولعله لجميع ما ذكرنا
في هذا المقام امر بالتامل قوله واما بيان الحد المستفاد
من هذا التقسيم يحتمل ضميرانه للفعل والحد تعرض في كون
قول المص فانه اه لبيان الحد المستفاد من التقسيم وكذا

في كونه لبيان مؤدى الحد المشتهر بين النحاة لكون ضميرانه
للفعل او الحد ولم يتعرض في كون ذلك القول لبيان عدم
الورود ولذلك مع انه على ذلك التقدير ايضا الضمير اما للفعل
او للحد ويمكن ان يجاب عنه بان مقصوده ان يبين انه
على تقدير ان يكون القول المذكور لبيان احد الحدين ضميرانه
يصلح للرجوع الى كل من الفعل والحد بخلاف كون ذلك القول
لبيان عدم الورود فان الضمير وان جاز رجوعه الى
الفعل لكن رجوعه الى الحد اولى فيكون قوله يحتمل ضميرانه
للفعل او الحد متعلقا بالبيانين السابقين اعني بيان عدم
الورود وبيان الحد المستفاد من هذا التقسيم وايضا يرد
عليه ان مقابلة بيان الحد المستفاد من هذا التقسيم وبيان
الحد المشتهر وبيان حال ضارب لبيان عدم الورود يشعر بان
هذا القول من المص على تقدير كونه لاحد البيانات الثلثة
ليس فيه بيان عدم الورود مع انه لا يمكن خلو ذلك القول
عن بيان عدم الورود لان قوله فانه ما دل اه لتعليل حكم
لا محالة والحكم المناسب لان يعلل به هنا ليس الا عدم
الورود وايضا تعلم بالضرورة ان كلا من البيانات الثلثة

Copyright © King Saud University